دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

ظَاهِرةُ فُقَراءِ الـحُجَّاجِ في ولايةِ الحجازِ خلالَ عهدِ السلطانِ العثمانيِّ عبدِ الحميدِ الثاني (١٢٩٣ – ١٣٢٧هـ/ ١٨٧٦ – ١٩٠٩م)

سهى سعود محمد شعبان

باحثة دكتوراه – قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

مُلَخّص

يُعَدّ الحج إلى بيت الله الحرام بمكة المكرمة الركن الخامس من أركان الإسلام وفريضة فرضها الربّ جلّ جلاله على المسلمين مرة واحدة في العمر وعلى المستطيع بإجماع علماء الأمة، وبما أن ولاية الحجاز تحت سيادة الدولة العثمانية منذ عام (٩٢٣هـ/١٥١٧م)، فإنها كانت معنية بتسهيل إجراءات الحج وتيسيره للحجاج من منطلق ديني وسياسي، فكان من أبرز تلك الإجراءات هي السماح للحجاج بالقدوم إلى الحجاز خلال مواسم الحج دون ربط ذلك بالإمكانيات المادية لكل حاج، مما أدى إلى انتشار ظاهرة فقراء الحجاج سنويًا في الحجاز، وخاصةً في عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٢٩٣ – ١٣٢٧ هـ/ ١٨٧٦ – ١٩٠٩م) في ظلّ سياسته الداعية إلى نشر أفكار الجامعة الإسلامية من خلال مواسم الحج، وبالتالي تبرز أهمية اختيار موضوع الدراسة (ظاهرة فقراء الحجاج في ولاية الحجاز خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني) لتحليلها ومناقشتها من حيث أسبابها وظروفها والآثار الناجمة عنها، فقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي من المصادر التاريخية الأساسية؛ بغية الوصول إلى نتائج. وقد تفاوتت الآثار الناجمة عن تلك الظاهرة لكل طرف من الأطراف ذات العلاقة بشؤون الحج والحجاج من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال تلك الفترة، فكان من أبرزها الأضرار المعنوية والسياسية التي لحقت بسمعة الدولة العثمانية وبسياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية؛ لعجزها عن حل تلك المشكلة أو تقديم الخدمات اللازمة لهم، لتخفيف معاناتهم لهؤلاء الفقراء من الحجاج في الحجاز خلال مواسم الحج.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٥ يونيو ٢٠٢١

تاريخ قبـول النشـر: ١٦ يوليو ٢٠٢١

كلمات مفتاحية:

فقراء الحجاج؛ عبد الحميد الثاني؛ ولاية الحجاز؛ مواسم الحج؛ الجامعة الإسلامية؛ الاستطاعة المالية؛ الدولة العثمانية؛ ظاهرة التسول.

معرِّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.21608/KAN.2021.248779

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

سهى سعود محمد شعبان. "ظَاهِرةُ فُقَراءِ الـحُجَّاجِ في ولايةِ الحجازِ خلالَ عهدِ السلطانِ العثمانيِّ عبدِ الحميدِ الثاني (١٢٩٣ – ١٣٢٧هـ/ ١٨٧٦ – ١٩٠٩م)"- دورية كان التاريخية- السنة الرابعة عشرة- العدد الثالث والخمسون؛ سبتمبر ٢٠٢١. ص ١٦٨ – ١٨٢.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: suha18332@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّوريةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

تعددت الدراسات التاريخية السابقة التي تناولت تاريخ مواسم الحج في الحجاز خلال العهد العثماني، إلاّ أن دراسة ظاهرة فقراء الحجاج في ولاية الحجاز خلال عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٢٩٣ – ١٣٢٧هـ/١٨٧٦ – ١٩٠٩م) لم تحظَ باهتمام كافٍ من الباحثين على الرغم من أهميتها، كظاهرة سنوية تتكرر كل عام في الحجاز خلال مواسم الحج، وفي ظلّ سياسة السلطان العثماني الإسلامية بتسهيل إجراءات الحج وتيسيره للحجاج من منطلق ديني وسياسي، ثمّ تبرز أهمية اختيار الموضوع عبر دراسة تلك الظاهرة من حيث أسبابها وظروفها والآثار الناجمة عنها في ولاية الحجاز خلال تلك الفترة.

وتهدف الدراسة إلى تحديد الأسباب التي أدّت إلى تكرار ظاهرة فقراء الحجاج في الحجاز، والتعرف على أعدادهم وظروفهم وأوضاعهم خلال تلك الفترة، إلى جانب إبراز التدابير اللازمة لاحتواء تلك الظاهرة من جانب السلطات الرسمية والأهلية في الحجاز، بالإضافة إلى استنتاج وتحليل الآثار الناجمة عن تلك الظاهرة من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل طرف من الأطراف ذات العلاقة بشؤون الحج والحجاج.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث العلمي التحليلي التاريخي، القائم على استخراج المادة العلمية من المصادر الأولية كالوثائق غير المنشورة والمصوّرة من الأرشيف العثماني في دارة الملك عبد العزيز بالرياض، وفي معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة بمكة المكرمة، بالإضافة إلى المصادر والمراجع والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة – سواء أكانت باللغة العربية أو الأجنبية أو المترجمة – ثمّ تحليلها ومناقشتها، واستخلاص النتائج منها.

أولاً: الحجاج الفقراء في ولاية الحجاز

لفريضة الحج أهمية دينية ومنفعة كبيرة إزاء تشريعها في الدين الإسلامي الحنيف؛ لذا يتوافد الألوف من الحجاج سنويًا إلى الحجاز لأداء الفريضة؛ استجابةً لأمر الله سبحانه وتعالى، وبما أن ولاية الحجاز خلال فترة الدراسة تحت سيادة الدولة العثمانية؛ فإنها كانت معنية بتسهيل إجراءات الحج وتيسيره للحجاج من منطلق ديني وسياسي، خاصةً في عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني[١] (١٢٩٣ – ١٣٢٧ هـ/ ١٨٧٦ – ١٩٠٩ م) وسياسته الداعية إلى نشر أفكار الجامعة الإسلامية[٢] من خلال مواسم الحج ، فكان من أبرز تلك الإجراءات هي السماح للحجاج بالقدوم إلى الحجاز خلال مواسم الحج، دون ربط ذلك بالإمكانيات المادية لكل حاج، مما أدى إلى انتشار ظاهرة فقراء الحجاج سنويًا في الحجاز خلال تلك الفترة.

١/١-أسباب الظاهرة

كان لظاهرة فقراء الحجاج أسبابَ عدة أدّت إلى انتشارها في الحجاز خلال تلك الفترة، منها دينية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، **ويتضح ذلك وفق ما يلي:**

- الرغبة الدينية لأداء فريضة الحج وعدم ربط ذلك بإمكانيات المادية للحجاج، ذلك أن بعض المذاهب الإسلامية لا تعدّ انعدام القدرة المالية عائقًا يحول دون تأدية فريضة الحج[٣].
- ازدياد عدد الحجاج الراغبين لأداء فريضة الحج والذهاب إلى الأماكن المقدسة؛ مع تزايد أعداد المسلمين في العالم الإسلامي خلال تلك الفترة، ففي إحدى المراسلات التي عُرِضَتْ على الصدر الأعظم[٤] في (٩ ذي الحجة ١٣١٠هـ/ ٢٤ يونيو ١٨٩٣م) من نظارة الصحة بإستانبول تفيد بورود إخطار من إدارة الحجر الصحي بجدة بأن عدد الحجاج القادمين إليها بحرًا قد بلغ (٩٣,٠٠٠) حاج وهو عدد غير مسبوق قبل ذلك،[٥] فكان من أهم المشكلات التي عانت منها الإدارة الصحية في الحجاز وفي سواحل البحر الأحمر خلال تلك الفترة هي مشكلة قدوم الفقراء من الحجاج إلى الحجاز خلال مواسم الحج سنويًا، مع ازدياد عددهم والتي كانت الأمراض الوبائية تنتشر فيما بينهم على الأغلب.[٦]
- تطور وسائل النقل والطرق البحرية للوصول إلى الأماكن المقدسة؛ إذ أصبح بالإمكان أن يقوم الحاج بالرحلة إلى الحجاز لأداء فريضة الحج في غضون شهرين أو ثلاثة وبنفقات غير كبيرة،[٧] خاصةً مع استخدام السفن البخارية الكبيرة بعد عام (١٢٥٥هـ/١٨٤٠م) بشكل سريع ومتزايد لحركة النقل البحري بين كل أجزاء العالم،[٨] والتي زاد عدد تلك السفن بعد افتتاح قناة السويس عام (١٢٨٦هـ/١٨٦٩م) حيث مكّن الحجاج من الوصول إلى موانئ الحجاز بكل سهولة ويُسر،[٩] فتكاثر عدد الحجاج القادمين لأداء فريضة الحج نتيجة لانخفاض تكاليف السفر التي قامت بها أصحاب شركات السفن الأوروبية؛ لجعل رحلة الحج إلى الأماكن المقدسة في متناول أكبر عدد من المسلمين،[١٠] وهكذا فإن معظم هؤلاء الحجاج أصبحوا يذهبون إلى الحجاز خلال مواسم الحج عن طريق البحر، بينما قَلَّ عددهم في القوافل البرية[١١] بعد ما أصبحت خطرة وبطيئة،[١٢] هذا إلى جانب افتتاح سكة حديد الحجاز عام (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م) الممتد من دمشق إلى

المدينة المنورة، بعد استمرار العمل على إنشائه لمدة ثماني سنوات، فكان من أعظم الأعمال الإنشائية التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني خدمةً للحجاج والمسلمين بإيجاد وسيلة للسفر يتوافر فيها السرعة والراحة والأمن.[١٣]

- سياسة الدولة العثمانية المعتمدة بنقل هؤلاء الفقراء من الحجاج إلى ولاية الحجاز؛ وعدم ربط ذلك بالاستطاعة المالية لكل حاج لأداء الفريضة، إلى جانب تحمل السلطات السياسية والأهلية في الحجاز نفقات عودتهم إلى بلدانهم عقب انتهاء مواسم الحج، وقد يُستدل على ذلك من خلال المراسلات والمصادر التاريخية التي تناولت حول هذا الموضوع خلال فترة الدراسة،[١٤] ففي إحدى المراسلات المرسلة من ولاية الحجاز إلى مجلس شورى الدولة[١٥] بإستانبول عام (١٣٠٩هـ/١٨٩٢م) تبين بأن سياسة السلطات المعتمدة في الحجاز تقتضي بعدم ردّ هؤلاء الفقراء من الحجاج لأداء فريضة الحج، خاصةً وأن هؤلاء يأتون بوازع ديني لأداء هذه الفريضة على الرغم من أن القدرة المالية لكل حاج شرطٌ من شروط الحج، كما اقتضت سياسة السلطات بعدم إهانة هؤلاء الفقراء بعد انتهاء مواسم الحج، وتحملها نفقات ترحيلهم إلى بلدانهم مجانًا بعد إعداد جدول لإحصاء أعدادهم، والدول والبلدان التي قدموا منها،[١٦] كما تذكر إحدى المصادر بأن خلال موسم حج عام (١٣١٥هـ/١٨٩٨م) قامت شركة سفن تركية بإركاب (٢٤٠) حاجًا من ميناء السويس إلى جدة مجانًا لأنهم فقراء،[١٧] فقد كان هؤلاء من أكثر المستفيدين من سفريات السفن الخيرية التي تقدمها لهم الحكومة العثمانية وغيرها من جهات الرسمية والأهلية خلال تلك الفترة، خاصةً مع سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية من خلال مواسم الحج في الحجاز،[١٨] وفي (١٦ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٩٠٩م) أرسل المدير العام لخط الحجاز لنظارة خط سكة حديد الحجاز في إستانبول بأن مديرية تشغيل الخط قد نقلت حوالي (١٠٠٠) حاج من الفقراء مجانًا إلى الحجاز.[١٩]
- عدم اتخاذ التدابير اللازمة من قِبل سلطات البلدان التي يأتي منها فقراء الحجاج للحد من قدومهم سنويًا إلى الحجاز خلال مواسم الحج، ويتضح ذلك من خلال تقارير القناصل الغربيين بجدة التي أوصت حكوماتهم بضرورة تحري القدرة المالية لكل حاج؛ إنْ كان يُسمح له بالذهاب والعودة بعد انتهاء مواسم الحج، كالتقارير السنوية لنائب القنصل البريطاني بجدة الطبيب عبد الرزاق (Abdur Razzac)،[٢٠] والقنصل الفرنسي لوسيان لابوس (Lucien Labosse)[٢١] عام (١٣٠٧هـ/١٨٩٠م).[٢٢]

٢/١-أعدادهم وجنسياتهم

كان فقراء الحجاج يأتون إلى الحجاز سنويًا خلال مواسم الحج بطرق مختلفة، منها عبر القوافل البرية،[٢٣] أو سيرًا على الأقدام وهم كُثر، أو إلى الموانئ القريبة عبر البحر،[٢٤] وبما أن جدة هي الميناء الرئيس للحجاز على ساحل البحر الأحمر، وبوابة للوصول إلى الأماكن المقدسة، فإن القسم الأكبر من الحجاج يأتون إليها بحرًا، ومن خلال إحصائية حركة مرور الحجاج إلى جدة عن طريق البحر يتضح لنا أعداد الفقراء منهم خلال فترة (١٢٩٣ – ١٣٠١هـ/ ١٨٧٦ – ١٨٨٤م):

جدول رقم (١)

حركة مرور الحجاج في ميناء جدة (١٢٩٣ – ١٣٠١هـ/ ١٨٧٦ – ١٨٨٤م)[٢٥]

التاريخ	عدد الحجاج	الفقراء منهم
٢٣ محرم ١٢٩٣ – ٢ صفر ١٢٩٣هـ/ ١ مارس ١٨٧٥ – ٢٨ فبراير ١٨٧٦م	٤٠٩٣٨	٦٣٠٨
٤ صفر ١٢٩٣ – ١٤ صفر ١٢٩٤هـ/ ١ مارس ١٨٧٦ – ٢٨ فبراير ١٨٧٧م	٤٣٤١٣	٥٤٤٧
١٥ صفر ١٢٩٤ – ٢٥ صفر ١٢٩٥هـ/ ١ مارس١٨٧٧ – ٢٨ فبراير ١٨٧٨م	٤٦٩١١	٤٧٤٥
٢٦ صفر ١٢٩٥ – ٦ ربيع الأول ١٢٩٦هـ/ ١ مارس ١٨٧٨ – ٢٨ فبراير ١٨٧٩م	٤٦٧٥٠	٧٤٧٥
٧ ربيع الأول ١٢٩٦ – ١٧ربيع الأول ١٢٩٧هـ/١ مارس ١٨٧٩ – ٢٨ فبراير ١٨٨٠م	٤٨١٤٦	٥٩٦٤
١٩ ربيع الأول ١٢٩٧ – ٢٨ ربيع الأول ١٢٩٨هـ/١ مارس١٨٨٠ – ٢٨ فبراير ١٨٨١م	٧٦٢٤١	٦٦٠٠
٢٩ ربيع الأول ١٢٩٨ – ٩ ربيع الثاني ١٢٩٩هـ/١ مارس ١٨٨١ – ٢٨ فبراير ١٨٨٢م	٤٥٧٥٦	٤٧٩٧
١٠ ربيع الثاني ١٢٩٩ – ٢٠ ربيع الثاني ١٣٠٠ هـ/١ مارس ١٨٨٢ – ٢٨ فبراير ١٨٨٣م	٣١٣٤١	٦٢٢٠
٢١ربيع الثاني ١٣٠٠– ١ جمادى الأولى ١٣٠١هـ/ ١ مارس ١٨٨٣ – ٢٨ فبراير ١٨٨٤م	٣٦٦٥٨	٧١٨٠

وبمقارنة ما ورد في الإحصائية حيال أعداد فقراء الحجاج القادمين إلى جدة خلال الفترة المشار إليها، يتضح لنا ما يلي:

- أن مشكلة قدوم فقراء الحجاج إلى الحجاز قد أصبحت ظاهرة سنوية تتكرر كل عام، وأن جدة هي من تستقبل القسم الأكبر منهم؛ لكونها البوابة الرئيسة للوصول إلى الأماكن المقدسة عن طريق البحر، إلى جانب تحمل إدارة الحجر الصحي بجدة العبء الأكبر في استقبال هؤلاء الفقراء وإيوائهم وتقديم المؤن والغذاء لهم، فضلاً عن تطبيق الحجر الصحي عليهم.
- تفاوت أعداد هؤلاء الفقراء من عام لآخر خلال فترة الدراسة، ففي عام (١٢٩٣هـ/١٨٧٦م) نجد أن أعدادهم قد بلغ (٦٣٠٨) من الحجاجً، ثمّ تتناقص أعدادهم بعدة أعوام، لترجع ترتفع أعدادهم في عام (١٢٩٦هـ/١٨٧٩م) إلى (٧٤٧٥) حاجًا، وفي عام (١٣٠١هـ/١٨٨٤م) وصل عددهم إلى (٧١٨٠) حاجًا، ولعل هذا التباين والاختلاف يرجع إلى الإجراءات التي قامت بها الدول للحد من قدومهم أو لانتشار الأوبئة في بلدانهم، وظروف الحجر الصحي، ومنعهم من السفر.

أما من حيث جنسياتهم فقد كانوا من مختلف القوميات ومن بلدانً عدة؛ في مقدمتهم الحجاج الهنود الذين كانوا يأتون بالآلاف سنويًا إلى ولاية الحجاز في حالة من الفقر المدقع،[٢٦] إلى جانب فقراء الحجاج من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران وتركيا،[٢٧] بالإضافة إلى فقراء الحجاج من بلدان عربية كحجاج المغاربة ومصر وبلاد الشام واليمن.[٢٨]

٣/١-ظروفهم وأوضاعهم

بحسب مشاهدات الرحّالة الذين زاروا الحجاز في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وتقارير الأطباء والقناصل الغربيين بجدة خلال تلك الفترة، فإن هؤلاء الفقراء قد واجهوا ظروفًا وأوضاعًا صعبة؛ نتيجةً لعدم امتلاكهم الإمكانيات المادية التي تمكنهم من الإقامة في الخانات أو البيوت المستأجرة في المدن الحجازية، وينامون في الأزقة والشوارع، متخذين من هذه الأماكن مأوى لهم، ففي مكة المكرمة كانت شوارعها حافلة بهم على الدوام؛ طوال اليوم كله،[٢٩] نتيجة لعدم مقدرة هؤلاء الفقراء لاستئجار خانات يقيمون فيها، ثمّ يفترشون على جنبات الطرق وفي الأسواق ليلا ونهارًا،[٣٠] يأكلون من الصدقات التي تقدم لهم، فقد ذكر الرحّالة المصري محمد لبيب البتنوني[٣١] في كتابه (الرحلة الحجازية) خلال زيارته إلى الحجاز خلال موسم الحج عام (١٣٢٧هـ /١٩٠٩م) أنه وجد عند باب إبراهيم[٣٢] آلافًا من فقراء الحجاج من الهنود والمغاربة والتكارنة، والكثير منهم كانوا من المقعدين الذين لا يقدرون على الحركة، ويمضون لأيام على جنبات الطرق، معتمدين على ما يقدمونه لهم أرباب الخير من الصدقات لأجل العيش، وهذا الأمر لا يليق بالكرامة الإنسانية ولا في الحرم المكي،[٣٣] وفي جدة نجد أن هؤلاء الفقراء كانوا يفترشون على جنبات الطرق وفي الشوارع، وعلى الأرصفة البحرية في المحاجر الصحية، مما يجعلهم يتعرضون للتأثيرات الهوائية والأمطار والرطوبة وأشعة الشمس، ثمّ يصابون بالأمراض المختلفة، خاصةً إذا كان بين الحجاج من يحمل ميكروب الكوليرا (Cholera)؛[٣٤] مما يساعد على تفشي الوباء في داخل المدينة، فضلاً عن إخلالهم للنظافة العامة بسبب إقامتهم في الطرقات وفي الأسواق ويلوثون الأماكن التي يوجدون بها.[٣٥]

كما أن البعض من الفقراء الذين قدموا إلى الحجاز خلال مواسم الحج كانوا يقومون ببيع تذكرة العودة حتى يتمكنوا من توفير ما يلزم للسكن والغذاء،[٣٦] وأيضًا من كانوا لا يفكرون بالعودة إلى بلدانهم، ويحاولون إيجاد فرص عمل مختلفة في أعمال لا يقبل سكان الحجاز العمل بها وبأجور منخفضة، مثل العمل أمام أبواب المساجد، حيث يحتفظون بأحذية المصلين لقاء مبلغ مالي زهيد، أو يعملون في خدمة عدد من الأسر، أو يعملون في العديد من الأعمال الأخرى التي لا يقبل الخدم العمل بها.[٣٧]

وقد كان للقناصل الغربيين بجدة تقاريرهم بهذا الخصوص، كتقارير نائب القنصل البريطاني الطبيب عبد الرزاق خلال تلك الفترة، حيث شكّلوا رعاياهم من الهند أكبر نسبة من الحجاج تصل إلى الحجاز سنويًا لأداء فريضة الحج عبر البحر في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي،[٣٨] من ضمنهم فقراء الحجاج والمتسولين التي كانت حكومة الهند البريطانية (Government of India)[٣٩] تسمح بقدومهم سنويًا خلال مواسم الحج، مشيرًا في إحدى تقاريره بأن عدد الفقراء الذين قدموا من الهند خلال موسم حج عام (١٣٠٠ هـ/١٨٨٣م) قد بلغ (٢٥١٥) من المجموع الكلي للحجاج الهنود الذين بلغ عددهم في ذلك العام (١١٧٦٦) حاجًا، حيث كان في كلٍّ من مكة المكرمة وجدة عدد كبير من فقراء الحجاج الهنود الذين تقطعت بهم السبل ولا يستطيعون العودة بسبب تباطؤ السفن البريطانية في نقلهم لأنها لا تجد ذلك مجزيًا لها، إلى جانب الظروف المعيشية والصحية الصعبة خلال تواجدهم في

الولاية نتيجةً لفقرهم، وعليه يجب عدم السماح لأي فرد بالقدوم إلى الحجاز لأداء فريضة الحج إذا لم يكن لديه موارد المالية الكافية لتغطية نفقاته، مع ضرورة منع المتسولين والفقراء من الحضور ووضع الضوابط بالتدريج،[٤٠] إلاّ أننا نجد في تقارير أخرى لم تلتزم حكومة الهند البريطانية بعدم إرسال مجموعات من فقراء الحجاج الهنود إلى الحجاز خلال تلك الفترة، ففي عام (١٣٠٣هـ/١٨٨٦م) بلغ عدد فقراء الحجاج الهنود الذين قدموا لأداء فريضة الحج حوالي (٣٠٠٠)،[٤١] وفي عام (١٣٠٤هـ/١٨٨٧م) بلغ عددهم إلى (٤٩٥٥).[٤٢]

أما القنصل الفرنسي بجدة لابوس فقد أشار في تقريره المقدم إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية ريبو (Ribot) عن موسم الحج عام (١٣٠٧هـ/١٨٩٠م) بأن عدد الحجاج المتخلفين بعد انتهاء موسم الحج في ذلك العام بلغ (٢٥٠٠) حاج من بينهم (١٠٠٠) مغربي، كانوا موجودين في ينبع بانتظار السفن لنقلهم إلى بلدانهم، أما الحجاج الآخرون وعددهم (١٥٠٠) فقد تقطعت بهم السبل، وليس لديهم المال ما يعيشون به، أو ما يمكنهم من السفر إلى بلدانهم، وغالبيتهم مهددون بالموت جوعًا، ومن بينهم من يمارس التسول في كلٍّ من مكة المكرمة وجدة، مشيرًا إلى أنه لا بُدَّ أن تتخذ الإدارة الفرنسية في شمال إفريقيا الإجراء الصحيح المتمثل بضرورة دفع الحجاج القادمين إلى الحجاز خلال مواسم الحج تذكرة الذهاب والإياب عند الانطلاق، وأن تتخذ الإدارة الفرنسية في الجزائر الإجراء نفسه الذي طبقته تونس والمتمثل في وجود ضامن يكون مسؤولا عن المقدار المالي الذي ستدفعه القنصلية الفرنسية لهم كسلف عند تخلفهم في الحجاز، وبهذه الطريقة ستتجنب الحكومة الفرنسية تلك المناظر المحزنة التي تتكرر كل عام في الحجاز والمتمثلة في وجود متسولين من رعاياها يموتون جوعًا وبؤسًا، وهو ما قد يمس هيبة فرنسا ومكانتها.[٤٣]

هذا وقد كان لتقرير الطبيب العثماني محمد شاكر القيصري[٤٤] المقدم إلى السلطان عبد الحميد الثاني عن موسم الحج عام (١٣٠٧هـ/١٨٩٠م) مشاهداته حول هؤلاء الفقراء الذين كانوا يأتون إلى الحجاز سنويًا خلال مواسم الحج بمجموعات أو فئات متباينة ؛ إذ منهم من كانوا فقراء يأتون إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، ثمّ يعودون إلى بلدانهم مباشرةً بعد الانتهاء من الفريضة، وفئة أخرى من كانوا ليسوا فقراء بالأصل ولم يشكّلوا عبئًا على أحد، غير أنهم قد أصبحوا فقراء؛ نتيجةً لنفاد أموالهم التي ادخروها بعد اعتقادهم أنها ستكفيهم في الذهاب والإياب، ويعود السبب في نفادها إلى إجراءات الحجر الصحي أو لإصابتهم بمرض أو لسرقة أمتعتهم، ثمّ يقعون تحت طائلة الفقر بغير رضاهم، طالبين أصحاب الحمية لمساعدتهم من أجل عودتهم سريعًا إلى بلدانهم، وهناك فئة من الفقراء قد اتخذت من التسول مهنةً لهم، حيث نجدهم يمدون أيديهم لإزعاج الركاب وهم ما يزالون في السفينة قبل وصولهم إلى الحجاز، وللأسف كانوا هم أكثر فئة موجودة في الولاية خلال مواسم الحج.[٤٥]

ومن خلال ما سبق لا بُدَّ من الإشارة إلى عدة مفارقات وملاحظات حول ما ذُكِرَ:

- على الرغم من أن الحجاز قد أصبح ولاية بموجب قانون الولايات الصادر في (٨ جمادى الآخرة ١٢٨١هـ/٧ نوفمبر ١٨٦٤م)،[٤٦] وأنه قد ازداد أهميته في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بسبب سياسته القائمة على الجامعة الإسلامية من خلال مواسم الحج، إلاّ أننا نجد بأن الخدمات المقدمة لتخفيف معاناة فقراء الحجاج ضعيفة من حيث عدم تأسيس دُور للغرباء أو مضيفة لهم من أجل الإقامة فيها بدلاً من إقامتهم في الشوارع وعلى جنبات الطرق ليلاً ونهارًا، إلى جانب انتشار ظاهرة التسول والمتسولين في الولاية.
- إن كل ما ذُكِرَ عن مشاهدات وتقارير حول ظاهرة فقراء الحجاج في الحجاز خلال تلك الفترة قد اتفقت جميعها على معاناتهم؛ نتيجةً لفقرهم وعدم مقدرتهم للعودة إلى بلدانهم بعد انتهاء مواسم الحج، ومنهم من كانوا ليسوا فقراء بالأصل غير أنهم قد أصبحوا كذلك نتيجةً لنفاد أموالهم بعد وصولهم إلى الولاية.
- إن شركات السفن البريطانية كانت تهيمن بشكل تام على النقل الخاص بالهند خلال تلك الفترة، حيث يدفع الحجاج ثمنًا أقل، وبدون زيادة في مصاريف الرحلة،[٤٧] ثمّ كانت لها الصدارة في البحر الأحمر، سواء في نقل الحجاج أو في التجارة البحرية،[٤٨] وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد من خلال تقرير نائب القنصل البريطاني في جدة الطبيب عبد الرزاق عن موسم حج عام (١٣٠٠ هـ/١٨٨٣م) بأن تلك السفن قد تباطأت في نقل رعاياهم من فقراء الحجاج الهنود إلى بلدانهم بعد انتهاء مواسم الحج، بحجة أن هذا الأمر غير مجزٍ لها، وبالتالي لم تستطع القنصلية البريطانية الضغط عليهم، بالإضافة إلى عدم الأخذ بتوصيات نائب القنصل البريطاني بعدم إرسال فقراء الحجاج الهنود إلى الحجاز خلال مواسم الحج .
- إن الإدارة الفرنسية في تونس كانت قد فرضت عام (١٣٠٧هـ/١٨٩٠م) امتلاك كل حاج جواز سفره تحمل توقيعه

وشهادته بأن له ما يكفيه من مصاريف سفره ذهابًا وإيابًا، إضافةً إلى ذكر اسم الضامن المالي،[٤٩] وهذا الأمر يتوافق مع ما ذكره القنصل الفرنسي في جدة لابوس بهذا الخصوص في تقريره المقدم عن موسم الحج في ذلك العام.

ثانيًا: التدابير اللازمة لاحتواء تلك الظاهرة

لا شكّ أنَّ قدوم فقراء الحجاج إلى الحجاز خلال مواسم الحج سبَّبَ مشكلات كثيرة في الولاية، فاتخذت السلطات الرسمية والأهلية في الحجاز عدة تدابير لازمة؛ لاحتواء تلك الظاهرة، تخفيفًا لمعاناة هؤلاء الفقراء خلال إقامتهم في الأماكن المقدسة وعقب انتهاء مواسم الحج، فكان من ضمن تلك التدابير:

٢/١-سياسة ترحليهم وإعادتهم إلى بلدانهم

تُعَدّ سياسة ترحيل فقراء الحجاج من الحجاز وإعادتهم إلى بلدانهم من السياسات المهمة التي اتخذتها السلطات العثمانية في الولاية خلال تلك الفترة، منعًا من بقائهم مدةً طويلةً عقب انتهاء من مواسم الحج.

وبناءً عليه فقد قدمت السلطات السياسية في الولاية المساعدات والتسهيلات للحجاج الذين أدّوا فريضة الحج ويودّون العودة إلى بلدانهم، وذلك بتخصيص سفن لنقل عدد كبير من فقراء الحجاج وإعادتهم إلى بلدانهم، سواء على نفقة السلطان العثماني، أم على نفقة الدولة بهدف إجلائهم عن الحجاز بأقصى سرعة،[٥٠] فكان هؤلاء من أكثر المستفيدين من سفريات السفن الخيرية على نفقة الدولة العثمانية أو الوجهاء المحليين من المحسنين لإعادتهم إلى بلدانهم،[٥١] ففي عام (١٣٠٥هـ /١٨٨٧م) بلغ عدد هؤلاء الحجاج (٦٥١) حاجًّا، فكلفت السلطات المحلية إحدى السفن بنقلهم مجانًا إلى بلدانهم، ثمّ تكرر ذلك في عام (١٣٠٦هـ /١٨٨٨م) وبلغ عددهم آنذاك (٢٢٥) حاجًّا فأعادتهم إلى بلدانهم،[٥٢] وفي (٢٥ ذي الحجة ١٣٠٦هـ/٢١ أغسطس ١٨٨٩م) أرسل الوالي العثماني نافذ باشا[٥٣] في الحجاز إلى مقام الصدارة العظمى[٥٤] بإستانبول طلبًا بضرورة إرسال سفينة إلى ميناء جدة على وجه السرعة لنقل فقراء الحجاج البالغ عددهم (٤٠٠) حاج والذين تجمعوا أمام مقر الحكومة وتوزعوا في عدة نواحٍ وأماكن؛ نتيجة لعدم مقدرتهم على العودة إلى بلدانهم،[٥٥] هذا وقد كانت السلطات المحلية في ميناء جدة تجبر ربّان كل سفينة بقبول العشرات من هؤلاء الفقراء مجانًا لإعادتهم إلى بلدانهم.[٥٦]

وفي (٢٣ ذي الحجة ١٣٠٧هـ/١٠ أغسطس ١٨٩٠م) أرسل الوالي العثماني حقي باشا[٥٧] في الحجاز إلى الصدارة العظمى طلبًا بضرورة إصدار الأوامر بإرسال سفينة إلى ميناءي جدة وينبع لنقل الحجاج على وجه السرعة إلى بلدانهم؛ إذ طبقًا للمعلومات الواردة من جدة تفيد بأن عدد الحجاج الذين وصلوا لأداء فريضة الحج هذا العام قد وصل إلى عشرة آلاف حاج، ألفان منهم يريدون العودة إلى بلاد الشام والأناضول، وكان المُقْتَدِر منهم لا يستطيع الدفع لأجل العودة غير أربع ليرات تركية، وعلى الرغم من ذلك فإن السفينة (طرسوس) التي كانت ترفع الراية العثمانية لم تأخذهم، واتجهت إلى ميناء ينبع لأخذ الحجاج من هناك بسبع ليرات تركية لكل حاج، وبالتالي فقد كتب قائمقام في جدة[٥٨] بضرورة إصدار الأوامر إلى السفينة (طرسوس) بأخذ الحجاج من جدة وينبع لنقلهم إلى بلاد الشام وإزمير بأربع أو ثلاث ليرات تركية، حفاظًا على حياتهم وعدم بقائهم مدة طويلة في الولاية.[٥٩] وبعد انتهاء موسم الحج في (٥ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٧ ديسمبر ١٨٩٠م) قامت إحدى السفن في جدة بإركاب فقراء الحجاج الموجودين في الميناء مجانًا لنقلهم إلى بلدانهم.[٦٠]

وفي (١٧ صفر ١٣٠٩هـ/٢١ سبتمبر ١٨٩١م) عرضت الصدارة العظمى على نظارة البحرية بإستانبول نصّ برقية واردة إليها من ولاية الحجاز، توضح فيها بأن حوالي (١٥٠) شخصًا من فقراء الحجاج العائدين من المدينة المنورة إلى جدة متوقفون هناك، وأن حوالي (١٠٠) من فقراء الحجاج متوقفون كذلك في ينبع بسبب عدم امتلاكهم الأموال اللازمة للعودة إلى بلدانهم، وبالتالي طلبت ولاية الحجاز إصدار الأوامر لإحدى السفن العائدة من ولاية اليمن بالمرور إلى الحجاز؛ لنقلهم هؤلاء الحجاج المذكورين مجانًا، فردّت نظارة البحرية على مضمون تلك البرقية بأنه سوف يتم نقل هؤلاء الحجاج المذكورين على متن السفينة (شرف) الموجودة حاليًا في جدة بعد دفع الأجرة المناسبة لنقلهم وعدم تأخيرهم في العودة إلى بلدانهم.[٦١]

من جهة أخرى كانت سياسة إركاب هؤلاء الفقراء من الحجاج في تلك السفن مجانًا وهي أساسًا مكتظة بركاب آخرين، له مخاطر صحية وفوضى كبيرة نتيجةً لازدحام الحجاج على سطح تلك السفن ونقل الأمراض والعدوى ما بينهم،[٦٢] وبالتالي كانت مسألة سلامة نقل الحجاج وضمان أرواحهم على متن إحدى السفن موضع اهتمام ومتابعة بين الدوائر الرسمية في إستانبول وبين سلطات الولاية في الحجاز، ففي (٤ جمادى الآخر ١٣٠٩هـ/٥ يناير١٨٩٢م) اطلعت الإدارة الداخلية لمجلس شورى الدولة بإستانبول على مذكرة نظارة البحرية الخاصة عن إصرار

السلطات المحلية في ميناء جدة على نقل فقراء الحجاج مجانًا على متن إحدى السفن التابعة للإدارة المخصوصة، متجاوزين عددهم نحو (١٠٠٠) شخص، دون اعتبار المخاطر الصحية على حياتهم، فاطلعت الإدارة الداخلية على مذكرة مقدمة من ولاية الحجاز تفيد بأن عدد فقراء الحجاج الذين نقلوا مجانًا على متن إحدى السفن التابعة للإدارة المخصوصة هو (٤٩٢) شخصًا وليس (١٠٠٠) من خلال قائمة أعداد الفقراء من الحجاج في ذلك العام، وبالتالي أصدر مجلس شورى الدولة قراره بضرورة تحديد عدد معين من فقراء الحجاج الذين سوف يتم نقلهم على متن سفن الإدارة المخصوصة، على أن تقوم سلطات الولاية بالتحقق في أحوال هؤلاء الحجاج، وألا تمنح تصريح ركوبهم مجانًا إلاّ بعد التأكد من سوء حالتهم المالية، وألا يزيد عددهم عن (٣٠٠) شخص، وعليه تمت إحالة الأمر إلى نظارة البحرية.[٦٣]

وفي (١٥ ربيع الآخر ١٣١٥هـ/١٢ سبتمبر ١٨٩٧م) أرسل الوالي العثماني أحمد راتب باشا[٦٤] في الحجاز إلى نظارة الداخلية بإستانبول برقية تفيد بأن السفينة (طرسوس) قد أقلت حوالي (١٠٠) شخص من الحجاج الفقراء في ينبع، بعد أن أقلت الحجاج الموجودين في جدة، وقد أبحرت شمالاً باتجاه السويس، رافعين أكف الدعاء بالخير للسلطان العثماني.[٦٥]

٢/٢-تأسيس دُور الغرباء (مضْيَفَة الحجاج)

تُعَدّ مسألة تأسيس دُورٍ للمغتربين ولفقراء الحجاج في المدن الحجازية من التوصيات الضرورية التي أوصى بها الطبيب القيصري في تقريره المقدم للسلطان عبد الحميد الثاني عن موسم الحج عام (١٣٠٧هـ/١٨٩٠م) لتحسين الأوضاع الصحية في الولاية،[٦٦] والتي كانت الإدارة الصحية العامة في الحجاز قد وضعت على قائمة أولوياتها تأسيس مضيفة لهؤلاء الفقراء في مكة المكرمة طوال فترة إقامتهم بما أمكن، لتخفيف الأضرار الصحية التي يمكن أن يصيبوا بها الحجاج الآخرين إزاء تلك المشكلة بإقامة هؤلاء الفقراء في الطرق والشوارع،[٦٧] وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد أن هناك تناقضًا وتأخيرًا في تطبيق القرارات والأوامر المتعلقة بتأسيس دُور للغرباء أو مضْيَفَة للحجاج في الحجاز خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ولعل ذلك يرجع إلى العجز في الميزانية المالية للدولة، وعدم مقدرتها على تغطية النفقات لتأسيس المضيفة.

ففي (١٧ ربيع الآخر ١٣١١هـ /٢٧ أكتوبر ١٨٩٣م) استفسر الصدر الأعظم من الباب العالي[٦٨] عن أمر سلطاني صُدر بمذكرة رسمية تبلغتها في (١٦ربيع الآخر/٢٦ أكتوبر) من العام نفسه حول ضرورة تأسيس الحجر الصحي و والمضْيَفَة للحجاج في جدة قبل موسم الحج عام (١٣١١هـ/١٨٩٣م) على أن تكون المصاريف لإنشائها من جانب السلطان العثماني، وقد تناولت بعض الصحف الأوروبية عن هذا الأمر في مقالات عدة بعد أن تمت دعوة مراسلي تلك الصحف الموجودين في إستانبول للحضور إلى الباب العالي، والتي قد أرسلت ولاية الحجاز مؤخرًا برقية في (٨ ربيع الآخر/١٩ أكتوبر) من العام نفسه للاستفسار عن كيفية تأسيس الحجر الصحي و والمضْيَفَة في مكان مناسب بجدة، وعليه لم يكن للصدارة العظمى ردّ حول هذا الأمر وأرادت استفسارًا من السلطان العثماني.[٦٩]

وفي المؤتمر الصحي الدولي الذي انعقد في باريس عام (١٣١١هـ /١٨٩٤م) قَدَّم الوفد العثماني المشارك مقترحًا بتأسيس دار للضيافة في مكة المكرمة لإقامة فقراء الحجاج، لتكون من جملة التدابير المتخذة في ولاية الحجاز للحدّ من تلك المشكلة،[٧٠] وبالفعل تمّ افتتاح (المسافرخانة) أو مَضْيَفَة للحجاج الفقراء في جنوب الغربي بمكة المكرمة عام (١٣٢٥هـ / ١٩٠٨م) على نفقة السلطان العثماني،[٧١] لكنها حُوِّلَت إلى مقر لإقامة الجنود بعد إعلان المشروطية الثانية (الدستور)، فَجَرَتْ مراسلات ما بين نظارة الصحة بإستانبول ونظارة الحربية لتسليم المضْيَفَة إليها؛[٧٢] أما في جدة وباقي المدن الحجازية فإنه لم يتم أي إشارة أو ذكر عن تأسيس دُورٍ للغرباء أو مضْيَفَة للحجاج في المصادر الحجازية وكُتُب الرحَّالة خلال فترة الدراسة بحسب اطلاع الباحثة.

٣/٢-تدابير ثانوية

- قيام السلطات الرسمية والأهلية في الولاية بتوزيع الصدقات لهؤلاء الفقراء، وتوفير المساكن المجانية لهم،[٧٣] فضلاً عن إيوائهم في المحجر الصحي وتقديم المؤن الغذائية لهم على نفقة الحكومة العثمانية،[٧٤] إلى جانب استحداث وظيفة في إدارة الشرطة بمكة المكرمة مهمتها منع إقامة فقراء الحجاج في الطرق والشوارع خلال مواسم الحج، حفاظًا على صحة العامة والبيئة.[٧٥]
- تقديم العلاج المجاني للفقراء من الحجاج، فقد اختلفت المستشفيات المبنية في الحجاز بالعهد العثماني من حيث الفئات المستهدفة؛ إذ إن بناءها والخدمات التي كانت ستقدمها بعد تأسيسها جاءت استجابةً للحاجة الماسة لتوفير العلاج للفقراء الحجاج بالدرجة الأولى؛ لذلك يُطلق على بعض المستشفيات في كلٍّ من مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة اسم مستشفى الغرباء، بالإضافة إلى المستشفيات المتنقلة التي كانت تؤسس خلال مواسم

الحج، ولا سيما أثناء تفشي الأوبئة بين الحجاج، إلى جانب تقديم الصيدليات في داخل الولاية الدواء المجاني للأهالي وللفقراء منهم.[٧٦]

- دور التكية المصرية[٧٧] بمكة المكرمة والمدينة المنورة في تخفيف معاناة فقراء الحجاج من حيث استقبالهم وإيوئهم وتقديم الطعام والشراب لهم، إذ تذكر إحدى المصادر بأن التكية المصرية في مكة المكرمة كانت تقدم لمن يقصدها يوميًا نحو – خمسمائة شخص أو يزيدون من الفقراء والمعوزين – الطعام والشراب وعلى نفقة الحكومة المصرية.[٧٨]

ثالثًا: الآثار الناجمة عن تلك الظاهرة

٣/١-الآثار السياسية

(٣/١) ١-الأضرار المعنوية والسياسية للدولة العثمانية:

كان أهم أثر سياسي للدولة العثمانية كنتيجة لتوافد فقراء الحجاج سنويًا إلى ولاية الحجاز خلال تلك الفترة هو الأضرار المعنوية والسياسية التي لحقت بسمعة الدولة وبسياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية، لعجزها عن حل تلك المسألة باتخاذ الإجراءات المناسبة للحدّ من قدومهم سنويًا، على الرغم من التقارير والتوصيات التي قُدِّمت بهذا الخصوص، أو حتى تقديم الخدمات اللازمة لتخفيف معاناتهم ولأوضاعهم المزرية في الولاية نتيجةً لفقرهم.

ففي تقرير الطبيب القيصري المقدم إلى السلطان العثماني كان قد أوصى بضرورة قيام الحكومة العثمانية والأطباء المحليين في البلدان التي يأتي منها الحجاج بعمل فحص طبي عليهم قبل قدومهم، مع تحري حالتهم المالية؛ نظرًا لعدم تعرضهم للمعاناة في المستقبل بعد قدومهم إلى الحجاز، مشيرًا إلى أن مذهب الحنفية – المذهب الرسمي للدولة – قد جعل الاستطاعة المالية ثمّ الاستطاعة الجسدية والصحية من أهم شروط الحج، وبما أن الحج لم يُفْرَض على الفقراء والمرضى؛ فإن الدين الإسلامي لا يسمح بحصول متاعب صحية للفقراء والمرضى الذين يحجون ثمّ يموتون في الحجاز خلال مواسم الحج.[٧٩]

وبناءً عليه فإنه بالإمكان منعهم من القدوم إلى الحجاز خلال مواسم الحج؛ لأنهم سوف يُصابون بالأمراض المعدية ويموتون بسببها، ويكونون هم السبب في انتشار تلك الأمراض والأوبئة، وبالتالي منعهم من القدوم سيكون للمنفعة العامة، وعلى الرغم من ذلك فإن تلك المسألة أو قرار المنع يحتاج إلى مباحثات طويلة[٨٠] تجريها الحكومة العثمانية مع الجهات المعنية، وبما أنها لم تتخذ الإجراء المناسب حول تلك المسألة، فإن قرار منع قدوم هؤلاء الفقراء إلى الحجاز خلال مواسم الحج قد جرت مناقشتها في المؤتمر الصحي الدولي في باريس عام (١٣١١هـ/١٨٩٤م) للحدّ من قدومهم، إلاّ أن مندوب الدولة العثمانية في المؤتمر طرخان باشا اعترض على ذلك، مؤكدًا بأن فريضة الحج فريضة دينية لا يجوز لأي أحد أن يمنعها، ثمّ إن السلطان العثماني لا يقبل بمنع المسلمين من أداء الفريضة بحجة الفقر، بل سوف يسعى لاتخاذ التدابير اللازمة باستمرار مساعدته للفقراء الحجاج، وإنشاء دار الضيافة في مكة المكرمة، وبالتالي لم يوافق الوفد العثماني المشارك في المؤتمر على هذا القرار.[٨١]

هذا وقد كان من غير الممكن أن توافق الدولة العثمانية على هذا القرار التي تربط تأدية المسلمين للشعائر الدينية بإمكانياتهم المادية، حيث كان القبول مثل هذا القرار يدخل في باب تعطيل العبادات الدينية التي تعدُّ حقوقًا طبيعية لكل المسلمين، وتُعدُّ بمثابة ضربة عنيفة لسياسة الجامعة الإسلامية، ولهيبة السلطان والدولة العثمانية في العالم الإسلامي،[٨٢] ثمّ تدخل في صدام ديني مع المسلمين كنتيجة لتلك القرار، على الرغم من الأضرار المتعددة التي لحقت بها لتوافد هؤلاء الفقراء من الحجاج سنويًا إلى الولاية خلال مواسم الحج.

(٣/١) ٢-عدم السماح بالقدوم لمن لا يحمل نفقة الحج:

من الآثار السياسية الناجمة عن ظاهرة فقراء الحجاج في الحجاز هو اتخاذ بعض البلدان ذات العلاقة بشؤون الحج والحجاج إجراءات للحدّ من قدومهم إلى الولاية، وهو عدم السماح للحاج بالسفر لأداء فريضة الحج إلاّ بعد التأكد من قدرته المالية لتغطية نفقاته ذهابًا وإيابًا.

على سبيل المثال اتخذت السلطات الهولندية في جزر الهند الشرقية إجراء بعدم السماح بالسفر لمن لا يحمل نفقة الحج ذهابًا وإيابًا من رعاياهم،[٨٣] حيث فرضت عليهم شراء تذاكر السفر غير قابلة للاسترداد، مع إيداع ضمان مالي لدى قنصليتها بعد وصولهم إلى جدة،[٨٤] كذلك مع السلطات الفرنسية في الجزائر حيث فرضت عام (١٣٠٦هـ/١٨٨٩م) على الحجاج مبلغًا ماليًا مقداره (١٠٠٠) فرنك فرنسي نقدًا وتذكرة السفر ذهابًا وإيابًا مع جواز السفر، وكان هذا الإجراء قد تمّ تأكيده بقانون تنظيم شؤون الحج الذي تمّ إقراره عام (١٣١١هـ/١٨٩٤م)،[٨٥] بينما اتخذت السلطات الفرنسية في تونس قرارًا بعدم منح جواز السفر إلى الحجاز إلاّ لمن يثبت قدرته ماديًا على السفر ذهابًا وإيابًا، وذلك

حتى لا تضطر الحكومة الفرنسية إلى إعادته على نفقتها بعد مدة قد تطول أو تقصر، إلى جانب تقديم ضامن أو كفيل؛ يكون مسؤولاً عن المقدار المالي الذي ستدفعه القنصلية الفرنسية له كسلف.[٨٦]

أما ولاية مصر فإنها اتخذت قرارًا بعدم منح جواز السفر لأجل الحج إلاّ بعد تقديم الحاج إفادة بامتلاك ما يكفي من الأموال لأجل رحلته وإعانة نفسه، فقد كان المطلوب دفع ثمن الرحلة وتقديم تذكرة السفر ذهابًا وإيابًا مقدمًا إلى الشركة المصرية الخديوية قبل حصوله على جواز السفر لأجل الحج، مع تقديم ضمانة مالية قدرها (١٥٠) قرشًا، منها (٥٠) قرشًا لصالح الحجر الصحي، و(١٠٠) قرش على إطعامه إذا أصبح خالي الوفاض.[٨٧]

وعلى الرغم من أهمية تلك الإجراءات التي اتخذتها بعض البلدان للحدّ من قدوم هؤلاء الفقراء سنويًا إلى الحجاز خلال مواسم الحج، إلاّ أن الكثير منهم كانوا يأتون إلى الولاية من الهند ومن البلدان الأخرى لعدم تطبيق الإجراءات اللازمة للحدّ من قدومهم خلال تلك الفترة.[٨٨]

(١/٣) ٣-عدم اتخاذ بريطانيا الإجراء المماثل للحدّ من قدوم فقراء الهند إلى الحجاز:

كان من أبرز الآثار السياسية الناجمة عن ظاهرة فقراء الحجاج في الحجاز خلال تلك الفترة هو عدم اتخاذ بريطانيا الإجراءات اللازمة للحدّ من قدوم رعاياها من فقراء الهند ومتسوليها إلى الحجاز خلال مواسم الحج، على الرغم من التقارير الكثيرة التي أُرسلت من القنصلية البريطانية بجدة للحدّ من إرسالهم إلى الحجاز لغرض الحج.

ولم تتخذ حكومة الهند البريطانية الإجراء المماثل كباقي البلدان في منع قدوم رعاياها فقراء الحجاج من الهند إلى الحجاز على الرغم من طلب الدولة العثمانية منها،[٨٩] بحكم احتلال بريطانيا لأكبر عدد من المسلمين في العالم بالهند البالغ عددهم (٦٠) مليون مسلم،[٩٠] وشكّلوا هم أكبر نسبة من الحجاج تصل إلى الحجاز سنويًا لأداء فريضة الحج عبر البحر في أواخر القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي،[٩١] مع تعمدها إرسال حجاج من الفقراء والمتسولين والعجزة في كل عام بحسب ما تذكره المصادر العثمانية،[٩٢] هذا ويعود السبب في عدم اتخاذ بريطانيا ذلك الإجراء هو سياستها التاريخية بعدم التدخل في الحياة الدينية للهنود، وذلك في أعقاب انتفاضة واسعة شهدتها الهند خلال عامي (١٢٧٣ – ١٢٧٤هـ/١٨٥٧ – ١٨٥٨م)، وصدور بيان الملكة البريطانية فيكتوريا الأولى (Victoria I) الشهير حول التسامح الديني وعدم التدخل في الممارسات الدينية لأهالي البلد، حيث عمل البيان على الحدّ من مخاوف الهندوس والمسلمين معًا حول إخضاع الهند لنشاطات تنصيرية مسيحية إبان فترة ما بعد التمرُّد، كما منع البيان السلطات البريطانية من خلال الضمانات التي قدمها فرض مزيد من الرقابة السياسية على فريضة الحج في كلٍّ من الهند والأماكن المقدسة بالحجاز،[٩٣] وبالتالي فإنه لم يتم سنّ تشريعات أو قوانين للحدّ من قدوم فقراء الحجاج الهنود إلى الحجاز خلال مواسم الحج، لخشيتها من ردٍّ عنيف تجاههم من المسلمين الهنود الذين سيفُسِّرُونَه على أنه تدخل في دينهم، هذا مع العلم أن بريطانيا قد شعرت – فيما بعد – بأن عليها واجب المساعدة تجاه رعاياها من فقراء الحجاج الذين تقطعت بهم السبل في الحجاز، والذين جلبوا العار للهيبة البريطانية سياسيًا بمجيئهم إلى الحجاز خلال مواسم الحج، ويتضح ذلك من خلال تقارير القنصلية البريطانية بجدة التي تناولت الوضع البائس لهؤلاء الفقراء، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلّت تلك المسألة بعدم إرسال هؤلاء الفقراء إلى الحج مستعصية على المسؤولين البريطانيين، مسببةً القلق لهم.[٩٤]

٢/٣-الآثار الاجتماعية

تعددت الآثار الاجتماعية الناجمة عن توافد فقراء الحجاج سنويًا إلى الحجاز خلال مواسم الحج، والتي جاءت على النحو التالي:

- تردّي الأوضاع الصحية في الحجاز وانتشار الأمراض والأوبئة فيه، خاصةً وباء الكوليرا، حيث كانوا سببًا في تفشي هذا الوباء أثناء مواسم الحج؛ نتيجةً لسوء أوضاعهم الصحية، وقد كان الحجاج الهنود هم أكثر من يُصَابُون به خلال تلك الفترة.[٩٥]
- عدم تحقيق النظافة العامة المطلوبة في المدن الحجازية خلال مواسم الحج بسبب إقامة هؤلاء الفقراء في الطرقات والشوارع.[٩٦]
- انتشار ظاهرة التسول والمتسولين الذين كانوا يسألون المارة وأمام البيوت والمساجد الإحسان والصدقة، مسببةً تلك الظاهرة الإزعاج لسكان الحجاز،[٩٧] وفي الواقع هي ظاهرة مذمومة وغير لائقة اجتماعيًا ولا حتى دينيًا أن تظهر في الولاية كولاية الحجاز التي لها مكانة دينية في قلوب المسلمين كافة.
- انتشار ظاهرة الحجاج المتخلفين الذين تقطعت بهم السبل في الحجاز ولا يستطيعون العودة إلى بلدانهم، وهي ظاهرة لا

تخلو من ذكرها في تقارير القناصل الغربيين بجدة وفي كتب الرحّالة والمصادر خلال تلك الفترة.[٩٨]

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قِبل السلطات السياسية والصحية في الولاية، لتخفيف معاناة هؤلاء الفقراء خلال مواسم الحج، إلاّ إنها لم تكن بالشكل المطلوب للحدِّ من هذه المشكلة التي كانت تتكرر كل عام، ولعله يعود السبب في ذلك إلى طبيعة الحكم العثماني للحجاز بتقسيم إدارة شؤونه بين الوالي العثماني وأمير مكة المكرمة، مما خلق نوعًا من الازدواجية في السلطة وعدم وضوح الصلاحيات لكل منهما، إلى جانب التنافس والصراع المستمر بينهما لسلب الآخر بعض صلاحياته وسلطاته، مما أدى إلى حدوث كثير من المشاحنات بين الاثنين[٩٩] انعكست بلا شكّ على شؤون الحج والحجاج من حيث عدم تقديم الخدمات اللازمة لهؤلاء الفقراء تخفيفًا لمعاناتهم في الولاية.

٣/٣-الآثار الاقتصادية

كان من أبرز الآثار الاقتصادية الناجمة عن تلك الظاهرة في الحجاز هو إعفاء هؤلاء الفقراء من دفع رسوم الحجر الصحي،[١٠٠] والذي كان حوالي عشرة قروش يدفعها كل حاج للإدارة الصحية في الحجاز خلال تلك الفترة،[١٠١] وقد أثر هذا الأمر كثيرًا على إيرادات الإدارة الصحية ونفقاتها.

جدول رقم (٢)

إيرادات الإدارة الصحية في الحجاز والبحر الأحمر ونفقاتها

(١٢٩٢ – ١٣٠١هـ/ ١٨٧٥ – ١٨٨٤م)[١٠٢]

عام	الحصيلة	النفقة
(١٢٩٢ – ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٥ – ١٨٧٦م)	٥٣٨,٤٤٠ قرشًا	٦٣٩,٢٢٩ قرشًا
(١٢٩٣ – ١٢٩٤ هـ / ١٨٧٦ – ١٨٧٧م)	٥١٨,١٨٠ قرشًا	٦١٣,٠٩٧ قرشًا
(١٢٩٤ – ١٢٩٥ هـ / ١٨٧٧ – ١٨٧٨م)	٤٩٢,٣١٠ قرشًا	٦١٢,١٦١ قرشًا
(١٢٩٥ – ١٢٩٦ هـ / ١٨٧٨ – ١٨٧٩م)	٣٤٥,٣٤٠ قرشًا	٦٢٦,١٢٧ قرشًا
(١٢٩٦ – ١٢٩٧ هـ / ١٨٧٩ – ١٨٨٠م)	٥٠٨,٦٩٠ قرشًا	٦١٨,٥٩٤ قرشًا
(١٢٩٧ – ١٢٩٨ هـ / ١٨٨٠ – ١٨٨١م)	٧٠٩,٨١٠ قرشًا	٥٥٠,٩٤٢ قرشًا
(١٢٩٨ – ١٢٩٩ هـ / ١٨٨١ – ١٨٨٢م)	٤١٨,١٨٠ قرشًا	٥٨٨,٣٩٧ قرشًا
(١٢٩٩ – ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ – ١٨٨٣م)	٢٨٠,٥٥٠ قرشًا	٥٦٩,٨٧٢ قرشًا
(١٣٠٠ – ١٣٠١ هـ / ١٨٨٣ – ١٨٨٤م)	٢٩٣,٥٨٠ قرشًا	٥٥٣,٥١٥ قرشًا

من خلال الجدول السابق يتضح بأن الدولة العثمانية قد تحملت العبء الأكبر اقتصاديًا في دفع نفقات الإدارة الصحية في الحجاز وفي سواحل البحر الأحمر، خاصةً من عام (١٢٩٣هـ/١٨٧٦م) إلى عام (١٢٩٧هـ /١٨٨٠م) وغيرها من الأعوام مع استبعاد فقراء الحجاج من دفع رسوم الحجر الصحي، إلى جانب تحمل السلطات السياسية في الحجاز إيواء هؤلاء الفقراء وإطعامهم وإعادتهم إلى بلدانهم على نفقتها، فضلاً عن إشغال الطريق العام وتعطيل النشاط التجاري بسبب إقامة هؤلاء الفقراء في الشوارع والأسواق وبقائهم في الموانئ خلال مواسم الحج، مما أثّر سلبًا على الحركة الاقتصادية للولاية خلال تلك الفترة.

وهكذا تعددت الآثار الناجمة عن ظاهرة فقراء الحجاج في ولاية الحجاز خلال مواسم الحج، من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل طرف من الأطراف ذات العلاقة بشؤون الحج والحجاج، وبدرجات متفاوتة خلال تلك الفترة.

خَاتِمَةٌ

كان لظاهرة فقراء الحجاج في ولاية الحجاز أسبابٌ عدة أدّت إلى ظهورها وتكرارها خلال مواسم الحج، منها الأسباب الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، حيث كانت سياسة الدولة العثمانية المعتمدة بالسماح لهؤلاء الفقراء من الحجاج بأداء فريضة الحج دون ربط ذلك بالاستطاعة المالية لكل حاج، وذلك في ظلّ سياسة السلطان العثماني الإسلامية من خلال مواسم الحج في الحجاز، بالإضافة إلى عدم اتخاذ التدابير اللازمة من قِبل سلطات البلدان التي يأتي منها فقراء الحجاج للحدّ من قدومهم سنويًا إلى الحجاز خلال مواسم، إلى جانب استقصاء حول أعدادهم من خلال إحصائية حركة مرور الحجاج إلى جدة، حيث كان القسم الأكبر منهم يأتون إليها بحرًا، لكونها الميناء الرئيس للحجاز على ساحل البحر الأحمر وبوابة للوصول إلى الأماكن المقدسة.

وبحسب مشاهدات الرحّالة الذين زاروا الحجاز خلال مواسم الحج، وتقارير الأطباء والقناصل الغربيين بجدة خلال تلك الفترة، فإن هؤلاء الفقراء من الحجاج قد واجهوا ظروفًا وأوضاعًا صعبة؛ نتيجةً لعدم امتلاكهم الإمكانيات المادية لتغطية نفقاتهم خلال إقامتهم في الحجاز، فضلا عن عدم مقدرتهم على العودة إلى بلدانهم عقب انتهاء مواسم الحج، مُسَبِّبِين بذلك مشكلات كثيرة في الولاية، فاتخذت السلطات الرسمية والأهلية في الحجاز التدابير اللازمة لتخفيف معاناتهم خلال إقامتهم وعقب انتهاء مواسم الحج، ومنها سياسة ترحيلهم وإعادتهم إلى بلدانهم، حتى لا يتخلفون ويبقون في الولاية مدةً طويلة، بالإضافة إلى تقديم العلاج المجاني لهم، والمؤن الغذائية في المحاجر الصحية على نفقة الحكومة العثمانية، إلى جانب دور التكية المصرية في مكة المكرمة والمدينة والمنورة خلال فترة الدراسة في استقبال هؤلاء الفقراء من الحجاج، وتقديم الطعام والشراب لهم، أما مسألة تأسيس دُور للغرباء أو مضيفة للحجاج في المدن الحجازية؛ فقد اقتصرت على تأسيس دُورٍ لهم في مكة المكرمة عام (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٨م) على نفقة السلطان العثماني، بعدها حُوِّلت إلى مقر للجنود بعد إعلان المشروطية الثانية، بينما بقيةُ المدن الحجازية فإنه لم يتم ذكر معلومات عن تأسيس دُورٍ للغرباء في معظم المصادر الحجازية وكُتُب الرحّالة خلال فترة الدراسة بحسب اطلاع الباحثة.

هذا وقد تفاوتت الآثار الناجمة عن تلك الظاهرة لكل طرف من الأطراف ذات العلاقة بشؤون الحج والحجاج من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال تلك الفترة، فكان من أبرزها الأضرار المعنوية والسياسية التي لحقت بسمعة الدولة العثمانية وبسياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية؛ لعجزها عن حل تلك المشكلة أو تقديم الخدمات اللازمة لهم، لتخفيف معاناتهم لهؤلاء الفقراء من الحجاج في الحجاز خلال مواسم الحج، إضافةً إلى اتخاذ بعض البلدان إجراءات للحدّ من قدومهم إلى الحجاز، وهو عدم السماح للحجاج بالسفر لأداء فريضة الحج إلاّ بعد التأكد من قدرتهم المالية لتغطية نفقاتهم ذهابًا وإيابًا.

وتوصي الدراسة بأهمية الرجوع إلى الوثائق في الأرشيف العثماني بإستانبول والأرشيف القومي المصري بالقاهرة وغيرها من مراكز حفظ الوثائق، إضافةً إلى تقارير القناصل الغربيين في جدة خلال مواسم الحج، لاستخراج دراسة وثائقية تحليلية حول ظروف ظاهرة فقراء الحجاج في ولاية الحجاز خلال العهد العثماني الثاني، والمراسلات العثمانية بين الدوائر الرسمية في إستانبول والسلطات في الحجاز خلال تلك الفترة، فضلاً عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها سلطات الدول والبلدان للحدّ من قدومهم سنويًا إلى الحجاز خلال مواسم الحج.

الاحالات المرجعية:

(١) **السلطان العثماني عبد الحميد الثاني**: هو ابن السلطان العثماني عبد المجيد. وُلدَ عام (١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م)، وتولى العرش خلفاً لأخيه مراد في عام (١٢٩٣هـ/١٨٧٦م)، بدأ حكمه بافتتاح مجلس المبعوثان، لكنه سرعان ما عطله في عام (١٢٩٥هـ/١٨٧٨م)، فاستمر حكمه الفردي مدة ثلاثين عامًا ونصف تقريبًا، إلى أن ثار عليه الجيش في عام (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م)، فاضطر إلى إعلان الحكم النيابي وافتتح البرلمان للمرة ثانية، وفي عام (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م) تنازل عن العرش لأخيه السلطان محمد رشاد، ونُفي هو وأسرته إلى سلانيك. توفي السلطان عبد الحميد الثاني عام (١٣٣٦هـ / ١٩١٨م) عن عمر يناهز ست وسبعين عامًا. انظر: السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان عبد الحميد**، تقديم وترجمة: محمد حرب، ط٣، (دمشق: دار القلم، ١٤١٢ هـ /١٩٩١م)، ص ٤٣ – ٤٤، ٥٨.

(٢) **الجامعة الإسلامية**: شغلت الجامعة الإسلامية كلّ من المسلمين والغربيين منذ ظهورها كدعوة في نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وحتى نهاية الدولة العثمانية، وقد أُشير إليها باستمرار تحت مسميات مختلفة مثل (الوحدة الإسلامية) و(حركة الجامعة الإسلامية) و(التضامن الإسلامي) و(التعاون الإسلامي) وكلها تشير إلى مشروع لحشد العالم الإسلامي وراء قيادة مركزية تتخذ من إستانبول مقرًا لها ويمثلها السلطان أو الخليفة، وبالتحديد عبد الحميد الثاني، انظر: قيصر أ. فرح، **السلطان عبد الحميد الثاني والعالم الإسلامي**، ترجمة: محمد م. الأرناؤوط، (بيروت: جداول، ٢٠١٢م)، ص ٢٠٣.

(٣) جولدن صاري يلدز، **الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥ – ١٩١٤م**، ترجمة: عبد الرازق بركات، مراجعة: مسعد الشامان، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م)، ص ٢٢٧.

(٤) **الصدر الأعظم**: هو الشخص الذي حاز منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية، ولديه صلاحيات في أمور الدولة، ولديه ختم السلطان، لُقب بالصدر العالي وصاحب الدولة، غير أن لقب الصدر الأعظم انتشر أكثر من غيره واستمر استخدامه إلى نهاية عصر الدولة العثمانية. انظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠م)، ص ١٤٣ – ١٤٤.

(٥) معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة، **مجموعة الوثائق التركية**، رقم الوثيقة ٢٥ / ١٠٧ /و ح ج.

(٦) نوال سعد الحربي، **خدمات الحج في منطقة الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣ – ١٣٢٧ هـ/١٨٧٦ – ١٩٠٩م) (دراسة تاريخية حضارية)**، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض (١٤٤١هـ/٢٠٢٠ م)، ص ١٧١.

(٧) يفيم ريزفان، **الحج قبل مئة سنة – عبد العزيز دولتشين ومهمته السرية في مكة عام ١٨٩٨م**، ترجمة: دار التقدم في موسكو، ط٢، (بيروت: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ١٩٩٣م)، ص ١٩٧.

(8) Sheldon Watts, Cholera Politics in Britain in 1879: John Netten Radcliffe's Confidential Memo on "Quarantine in the Red Sea", The Journal of The Historical Society, No. 3, Vol. 7, September (2007), p 295.

(٩) صابرة مؤمن إسماعيل، **جدة خلال الفترة ١٢٨٦ – ١٣٢٦ هـ / ١٨٦٩ – ١٩٠٨م دراسة تاريخية وحضارية في المصادر المعاصرة**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤١٨هـ)، ص ٦٩؛ وليم أوكسنولد، **الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب الحجاز تحت الحكم العثماني ١٨٤٠ – ١٩٠٨م**، ترجمة: عبد الرحمن سعد العرابي، (جدة: مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز،١٤٣١هـ / ٢٠١٠م)، ص ١٥٨ – ١٥٩.

(10) John Slight, The British Empire and the Hajj 1865 – 1939, **Exeter Research Institutional Content Archive (ERIC)**, 17 April (2009), p 2.

(١١) أيوب صبري باشا، **موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب**، ترجمة: محمد حرب، ج١ (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م)، ص ١١٠.

(١٢) أوكسنولد، مرجع سابق، ص ٩٣.

(١٣) دايل بن علي الخالدي، **الإدارة العثمانية وأنظمتها في الحجاز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣ – ١٣٢٧هـ / ١٨٧٦ – ١٩٠٩م)**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز،١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م)، ص ٤٢٤ – ٤٢٥، ٤٢٨.

(١٤) من أمثلة تلك المصادر العثمانية التي تناولت حول هذا الموضوع خلال فترة الدراسة: قاسم عز الدين، حجازده تشكيلات وإصلاحات صحية و١٣٢٩ سنة سى حج الشريف، (إستانبول: مطبعة عامره، ١٣٢٨هـ)، ص ٦٩؛ محمد شاكر القيصري، **الأحوال الصحية العامة في الحجاز عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م**، ترجمة: مصطفى محمد زهران، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٥ م)، ص ٤٥.

(١٥) **مجلس شورى الدولة**: تشكّلت عام (١٢٨٤هـ/١٨٦٧م)، وهي من أعلى المجالس في الدولة العثمانية، كانت تبت في أمور المقاولات الخاصة بالمشاريع الحكومية، ومحاكمة الموظفين، وأمور التقاعد، وتدقيق النظم وتصحيحها ثمّ التصديق عليها. وقد استمر عمل المجلس حتى نهاية الدولة العثمانية. انظر: صابان، المعجم الموسوعي، ص ١٤١ – ١٤٢.

(١٦) **الأرشيف العثماني تصنيف:** 70/32 – M.V، **عنوان الوثيقة:** بخصوص طلب منع إهانة الحجاج أو نقلهم مجانا بأعداد أكبر من المقررة، **تاريخ الوثيقة:** 04 /12/ 1309 هـ، دارة الملك عبد العزيز، **رقم السجل:** 190956.

(١٧) عبد الله المكي الحنفي الغازي، **إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى بإتمام الكلام**، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م)، المجلد الرابع، ص١٥٩.

(١٨) أوكسنولد، مرجع سابق، ص ١٠٠؛ الخالدي، مرجع سابق، ص ٨٦ – ٨٧.

(١٩) **الأرشيف العثماني تصنيف:** 3670/ 275178 – BEO، **عنوان الوثيقة:** بخصوص نقل الحجاج الفقراء مجاناً، **تاريخ الوثيقة:** 16 /11/ 1327 هـ، دارة الملك عبد العزيز، **رقم السجل:** 37846.

(٢٠) **الطبيب عبد الرزاق** (Abdur Razzac) (١٢٩٩ - ١٣١٢هـ/١٨٨٢-١٨٩٥م): طبيب مسلم هندي تابع للخدمات الطبية البنغالية، كلفته حكومة الهند البريطانية بمرافقة رحلة الحجاج القادمين من الهند عام (١٢٩٥هـ/١٨٧٨م) من أجل تقديم المساعدة للحجاج الهنود بالحجاز في ظل تكرار تفشي الأوبئة هناك، فأدّى عبد الرزاق مهمته بنجاح، وقدّم أول تقاريره عن الأوضاع

الصحية بالحجاز خلال موسم الحج، ثمّ شغل منصب نائب القنصل البريطاني بجدة من (٢ شوال ١٢٩٩هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٨٢م) إلى (٥ ذي الحجة ١٣١٢هـ/٣٠ مايو ١٨٩٥م)؛ إذ قُتل على يد مثيري الشغب في جدة الذين اعترضوا على بعض الإجراءات الصحية التي اتخذتها السلطات المحلية آنذاك في الحجاز، فكان أول وكيل هندي يتولى هذا المنصب . انظر:

Saleh Muhammed AL- Amr, The Hijaz Under Ottoman Rule 1869 – 1914: Ottoman Vali, The Sharif of Mecca, and The Growth of British Influence, (Riyad: Riyad University, 1978), p 255; Michael Christopher Low, Empire of the Hajj: Pilgrims, Plagues, and Pan – Islam under British Surveillance, 1865 – 1926, Master Thesis, Georgia State University, Atlanta (2007), p 4. ., Op . Cit ;Slight ;99 – 98

(٢١) **لوسيان لابوس** (Lucien Labosse): دبلوماسي فرنسي، كان ممثلاً لبلاده فرنسا في مناطق عدة، منها في السويس حيث كان قنصلاً هناك، ثمّ شغل المنصب نفسه بالوكالة في ميناء زيلع بخليج الصومال عام (١٣٠٤هـ/١٨٨٧م) وباب المندب وبلاد الحبشة، وقد اشتُهِرَ أثناء ممارسة مهماته بحل الكثير من المشكلات الدبلوماسية التي واجهت فرنسا في تلك الجهات، سواء مع منافسيها الأوروبيين، كبريطانيا مثلاً، أو مع القوى السياسية المحلية. انظر: محمد أمين، موسم الحج سنة ١٣٠٧هـ / ١٨٩٠م من خلال تقرير دبلوماسي فرنسي، الدّارة، السنة ٣٨، العدد الرابع، شوال (١٤٣٣هـ)، ص١٦٠، ١٨٩ – ١٩٠.

(٢٢) المرجع السابق، ص ١٨٦؛ سلوى سعد الغالبي، **وباء الكوليرا في الحجاز: حج عام ١٣٠٠ هـ/ ١٨٨٣م من خلال تقرير القنصلية البريطانية في جدة**، الدّارة، السنة ٣٨، العدد الرابع، شوال (١٤٣٣هـ)، ص ٢٥٥.

(٢٣) فاروقي، مرجع سابق، ص٧٧؛ ريزفان، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٢٤) أوكسنولد، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢٥) يلدز، مرجع سابق، ١٢٣.

(٢٦) القيصري، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢٧) ريزفان، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٢٨) القيصري، مرجع سابق، ص ٢٩٣، ٢٩٨.

(٢٩) ريزفان، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٣٠) القيصري، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٣١) **محمد لبيب البتنوني**: مؤرخ مصري، له أعمال بالأدب والتاريخ. يرجع إلى بلدة (البتنون) من بلاد المنوفية بمصر. من كتبه (الرحلة الحجازية) و(رحلة إلى الأندلس) و(تاريخ كلوت بك) ترجمه عن الفرنسية، و(الرحلة إلى أمريكا). توفي بالقاهرة عام (١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م). انظر: خير الدين الزركلي، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط٥، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠ م)، ج٧، ص ١٥.

(٣٢) **باب إبراهيم**: كان للمسجد الحرام خلال تلك الفترة تسعة عشر بابًا، منها باب إبراهيم من جهة الغرب، وقد سُمي هذا الباب باسم إبراهيم نسبةً إلى النبي الخليل إبراهيم عليه السلام، ويقال إن سبب التسمية يعود إلى شخص اسمه إبراهيم كان يمارس الحياكة هناك، وكان معروفًا بباب الخياطين عند الأوائل. انظر: صبري باشا، مرجع سابق، ج٢، ص ٧٤٨، ٧٥٣.

(٣٣) محمد لبيب البتنوني، **الرحلة الحجازية**، ط٢، (د.م: مطبعة الجمالية، د.ت)، ص ٩٨.

(٣٤) **الكوليرا** (Cholera): هو وباء معوي حاد وخطير، تظهر أعراضه فجأة بإسهال مائي حاد وغير مؤلم، يتكرر لأكثر من (٢٠) مرة يوميًا، مع قيء بعد الإسهال، حيث يفقد المريض بهذا القيء حوالي (٥ – ٧) لترات يوميًا، وبالتالي جفاف سريع، وانهيار في الدورة الدموية مع تقلصات عضلية مؤلمة، وقد تحدث الوفاة خلال ساعات قليلة من بدء الوباء، وتعدّ ضمة أو ميكروب الواوي الشكل والسريع الحركة سببًا في تفشي الوباء. انظر: يوسف صلاح الدين يوسف، **الآثار المترتبة على الإصابة بالأمراض المعدية في المنظور الشرعي والطبي**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨ م)، ص ٣١.

(٣٥) عز الدين، مرجع سابق، ص ٧٠؛ يلدز، مرجع سابق، ص ٢٤٩ – ٢٥٠.

(٣٦) أوكسنولد، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٣٧) ك. سنوك هورخرونيه، **صفحات من تاريخ مكة المكرمة**، ترجمة: علي عودة الشيوخ، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤١٩ هـ)، ج ٢، ص ٣١٢.

(38)Barbara D. Metcal, Pilgrimage, Politics, and Pestilence: The Haj from the Indian Subcontinent 1860 – 1920, **Journal of the American Oriental Society**, Vol . 134, No . 1, January-March (2014), p 178 .

(٣٩) **حكومة الهند البريطانية** (Government of India): جاءت حكومة الهند بعد أن أحكمت شركة الهند الشرقية البريطانية (١٠٠٨– ١٢٧٤هـ/١٦٠٠ – ١٨٥٨م) سيطرتها على جميع الولايات الهندية، مستغلةً تفكك الإمبراطورية المغولية وضعفها، فزادت قوتها بالهند إلى أن وضعها البرلمان البريطاني عام (١١٨٧هـ/١٧٧٣م) تحت إشراف الوزارة، واقتصر نشاط الشركة على النواحي الإدارية، ثمّ عجلت ثورة السيخ عام (١٢٧٣هـ/١٨٥٧م) بوضع الحكم في الهند تحت التاج البريطاني، فخلال فترة عام (١٢٧٤ – ١٣٦٦هـ/١٨٥٨ – ١٩٤٧م) حكم الهند حاكم بريطاني عام اتخذ اسم نائب الملك، ففضلاً عن مهماته كحاكم على الهند، كان عليه أن يؤمّن العلاقات ما بين بريطانيا ومئات الإمارات الهندية، انظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (بيروت: دار الهدى للنشر، ١٩٩٤م)، ج٧، ص١٤٩؛ محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط٣، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٩م)، ج٤، ص ٢٠١٧.

(٤٠) الغالبي، مرجع سابق، ص ٢٥٥ – ٢٥٨.

(٤١) Slight, Op.Cit., p 4.

(٤٢) الغالبي، مرجع سابق، ص ٢٢٢، ٢٥٧.

(٤٣) أمين، مرجع سابق، ص ١٦٠ – ١٦١، ١٨٦.

(٤٤) **الطبيب العثماني محمد شاكر القيصري**: وُلد عام (١٢٦٧هـ/١٨٥١م). التحق بالمدرسة الطبية في إستانبول، وبعد تخرجه عمل طبيبًا في مستشفى قوله لي في إستانبول برتبة صاغ قول آغاسي (رائد)، ثمّ انتقل إلى المستشفى العسكري في حيدر باشا بإستانبول برتبة قائمقام، وأُرْسِل في تواريخ مختلفة في مهمات طبية لمراقبة الأوبئة إلى كلٍّ من الهند وبغداد والبصرة وجزيرة قمران، إضافة إلى الحجاز. ترك عدة مؤلفات في الطب والأمراض مخطوطة إلى الآن. انظر: القيصري، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤٥) القيصري، مرجع سابق، ص ٢٩٣ – ٢٩٥.

(٤٦) حمدة عبد الله المصعبي، **السالنامة مصدرًا من مصادر تاريخ الحجاز: دراسة تحليلية لسالنامة ١٣٠٣ هـ/١٨٨٦م**، (مكة المكرمة: مركز تاريخ مكة المكرمة، ١٤٣٩ هـ/ ٢٠١٨ م)، ص ٤٣.

(٤٧) أمين، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٤٨) يلدز، مرجع سابق، ص٩، ٩٦، ١٢١.

(٤٩) نجيب بن مرعي، **الحجيج التونسيون زمن الاستعمار الفرنسي (من خلال وثائق الأرشيف الوطني التونسي والأرشيفات الفرنسية)**، (مكة المكرمة: مركز تاريخ مكة المكرمة، ١٤٣٥ هـ/٢٠١٤م)، ص ٧١ – ٧٢.

(٥٠) يلدز، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٥١) أوكسنولد، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٥٢) إسماعيل، مرجع سابق، ص٣٣.

(٥٣) **نافذ باشا**: كان واليًا على الحجاز عام (١٣٠٦هـ/١٨٨٨م). انظر: سهيل صابان، مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، ص ٢٢٢.

(٥٤) **الصدارة العظمى**: منصب الصدر الأعظم والمكان الذي يمارس فيه عمله، والمعروف أيضًا بباب الباشا أو الباب العالي. انظر: صالح سعداوي صالح، **مصطلحات التاريخ العثماني: معجم موسوعي مصور**، المجلد الثاني (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٣٧ هـ/ ٢٠١٦ م)، ص ٨٠٣.

(٥٥) **الأرشيف العثماني تصنيف:** A.MKT.NZD – 1905/12، **عنوان الوثيقة:** بخصوص طلب إرسال سفينة على وجه السرعة لنقل الحجاج الفقراء، **تاريخ الوثيقة :** 25 /12/ 1306 هـ، دارة الملك عبد العزيز، **رقم السجل**: 200677.

(٥٦) ريزفان، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٥٧) **حقي باشا**: بحسب ما ذكر في كتاب (مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني) بأنه كان واليًا على الحجاز منذ عام (١٣٠٩ هـ/١٨٩٢م)، لكن باطلاع الباحثة في إحدى الوثائق العثمانية تصنيف: DH.MKT.PRK – 1171/45 وجدتْ أنه كان واليًا على الحجاز منذ عام (١٣٠٧هـ/١٨٩٠م) وليس منذ عام (١٣٠٩هـ/١٨٩٢م).

(٥٨) **قائمقام**: هو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه، مثل قائمقام الصدارة وقائمقام إستانبول، وهو أعلى منصب إداري في الأقضية، وفي جدة كان قائمقام يمارس سلطته الواسعة بواسطة عدد من الموظفين والهيئات التي يرأسها، حيث كانت تشمل سلطته من الإشراف على كافة الشؤون الإدارية والأمنية والمالية والصحية، إضافة إلى السهر على راحة الحجاج وسلامتهم خلال مواسم الحج، إلى جانب قيامه برفع كافة الأمور إلى الوالي العثماني في مكة المكرمة الذي يمثل السلطة العليا في الحجاز، وتعتمد سلطة قائمقام جدة ونفوذه على شخصية والي الحجاز من حيث قوته أو ضعفه. انظر: إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢١؛ صابان، **المعجم الموسوعي**، ص ١٧٠.

(٥٩) **الأرشيف العثماني تصنيف:** DH.MKT.PRK – 1171/45، **عنوان الوثيقة:** بخصوص نقل الحجاج من جدة إلى بلاد الشام والأناضول بالسفينة، **تاريخ الوثيقة:** 23 /12/ 1307 هـ، دارة الملك عبد العزيز، **رقم السجل**: 40053 .

(٦٠) **الأرشيف العثماني تصنيف:** A.MKT.UM – 1875/46، **عنوان الوثيقة:** بخصوص إرسال سفينة الإدارة المخصوصة إلى جدة وإركاب الحجاج الفقراء عليها مجانًا، **تاريخ الوثيقة:** 05/05/ 1308 هـ، دارة الملك عبد العزيز، **رقم السجل**: 56824.

(٦١) **الأرشيف العثماني تصنيف:** A.MKT.UM– 1892/61، **عنوان الوثيقة:** بخصوص طلب تجهيز سفن من إحدى الشركات؛ نظرًا لانتظار كثير من الحجاج الفقراء في جدة وينبع، **تاريخ الوثيقة:** 02/17/ 1309هـ، دارة الملك عبد العزيز، **رقم السجل**:50254.

(٦٢) القيصري، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٦٣) **الأرشيف العثماني تصنيف:** M.V – 70/32، **عنوان الوثيقة:** بخصوص طلب منع إهانة الحجاج أو نقلهم مجانا بأعداد أكبر من المقررة، **تاريخ الوثيقة:** 04 /12/ 1309 ه، **رقم السجل**: 190956.

(٦٤) **أحمد راتب باشا**: كان واليًا على الحجاز وقائدًا عسكريًا لها في الفترة الأولى عام (١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م) ثمّ في الفترة الثانية عام (١٣١٢هـ/١٨٩٥م) حتى عام (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م). انظر: أوكسنولد، مرجع سابق، ص ٣١٠؛ صابان، مداخل بعض أعلام، ص ٨.

(٦٥) **الأرشيف العثماني تصنيف:** DH.MKT.PRK – 1937/64، **عنوان الوثيقة:** بخصوص نقل الحجاج الفقراء من جدة على السفينة طرسوس، **تاريخ الوثيقة :** 15 /04/ 1315 هـ، دارة الملك عبد العزيز، **رقم السجل**: 127292.

(٦٦) القيصري، مرجع سابق، ص ٣٠٩ – ٣١٥.

(٦٧) عز الدين، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٦٨) **الباب العالي**: هو الاسم الذي أطلق على مقر الصدر الأعظم ودوائر الدولة المختلفة عند العثمانيين، فهو الحكومة والهيئة التنفيذية فيها ابتداءً من عهد السلطان العثماني عبد الحميد الأول (١١٨٨ – ١٢٠٣هـ/ ١٧٧٤ – ١٧٨٩م) حتى نهاية الدولة العثمانية. انظر: صالح، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٢٢٣.

(٦٩) معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة، **مجموعة الوثائق التركية**، رقم الوثيقة ٢٦ / ١٠٧ / و ح ج.

(٧٠) عز الدين، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٧١) إبراهيم رفعت باشا، **مرآة الحرمين أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية**، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٤ هـ /١٩٢٥م)، ج١، ص ٥٤.

(٧٢) عز الدين، مرجع سابق، ص٦٩.

(٧٣) يلدز، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٧٤) ريزفان، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٧٥) عز الدين، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٧٦) الحربي، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٧٧) كان من أبرز أعمال الوالي محمد علي باشا (١٢٢٠ – ١٢٦٥هـ/ ١٨٠٥ – ١٨٤٩م) خلال إدارته للحجاز إنشاؤه التكية المصرية في مكة المكرمة والمدينة المنورة عام (١٢٣٨هـ/١٨٢٢م) والتي خصصها لخدمة الفقراء من جميع الجنسيات والشعوب المختلفة الذين أعوزتهم الحاجة، وإطعامهم من الحبز يوميًا دون مقابل، إلى جانب الخدمات الطبية خلال مواسم الحج. انظر: رفعت باشا، مرجع سابق، ج١، ص ١٨٥ – ١٨٦.

(٧٨) البتنوني، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٧٩) القيصري، مرجع سابق، ص ٤٥ – ٤٦.

(٨٠) عز الدين، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٨١) عز الدين، مرجع سابق، ص ٦٧؛ يلدز، مرجع سابق، ص ٢٢٧؛ حربي، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٨٢) يلدز، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٨٣) عز الدين، مرجع سابق، ص ٦٧.
(٨٤) أوكسنولد، مرجع سابق، ص ١٠٠.
(٨٥) قبايلي هواري، **مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ١٨٩٤ – ١٩٦٢**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، وهران (٢٠١٣ – ٢٠١٤م)، ص ١٥٦.
(٨٦) نورة معجب سعيد الحامد، **الصلات الحضارية بين تونس والحجاز دراسة في النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ١٢٥٦ – ١٣٢٦هـ/١٨٤٠ – ١٩٠٨م**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م)، ص٣٢١.
(٨٧) ريزفان، مرجع سابق، ص٢٥٣، ٢٥٤؛ أمين، مرجع سابق، ص ١٨٧.
(٨٨) عز الدين، مرجع سابق، ص ٦٧.
(٨٩) أوكسنولد، مرجع سابق، ص ١٠٠.
(٩٠) Low, Op.Cit, P.109.
(٩١) Metcalf, Op.Cit., P.178.
(٩٢) القيصري، مرجع سابق، ص ٥١؛ يلدز، مرجع سابق، ص٩.
(٩٣) Low, Op. Cit., p 97; Metcalf, Op.Cit., p.178.
(٩٤) Slight, Op.Cit., p 3 – 4, 8.
(٩٥) القيصري، مرجع سابق، ص ٥١، ١٥٢، ٢٢٧؛ البتنوني، مرجع سابق، ص ١٩٦.
(٩٦) عز الدين، مرجع سابق، ص ٦٧، ٦٩.
(٩٧) سنوك، مرجع سابق، ج٢، ص ٣١٢؛ القيصري، مرجع سابق، ص ٢٩٥.
(٩٨) البتنوني، مرجع سابق، ص٢٢١؛ رفعت باشا، مرجع سابق، ج٢، ص ٤٨؛ أمين، مرجع سابق، ص ١٨٦؛ الغالبي، مرجع سابق، ص ٢٥٥.
(٩٩) عبد الرحمن سعد العرابي، **التمردات الاجتماعية في مكة المكرمة إبان فترة الحكم العثماني الثاني ١٢٥٦ – ١٣٣٤هـ/ ١٨٤٠ – ١٩١٦م أسبابها وتأثيراتها من خلال المصادر المحلية المعاصرة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد ١٨، العددا (١٤٣١هـ / ٢٠١٠م)، ص١٨، ٤٧.
(١٠٠) يلدز، مرجع سابق، ص ١٢١.
(١٠١) رفعت باشا، مرجع سابق، ج٢، ص ١١٩.
(١٠٢) يلدز، مرجع سابق، ص٨٠.